من دمشق.. قبل الذهاب إلى اسطنبول

سركيس قصارجيان

فصل جديد من فصول الاستعراض السياسي للرئيس التركي رجب أردوغان أُسدل عليه الستار على مسرح الأمم المتحدة بعد عرضه الفردي الذي تجاوز النصف ساعة تركز أكثر من ثلثه حول سورية.

في الحقيقة لم يأت هذا العرض بأي جديد سوى أن آمال السلطان في المنطقة الآمنة التي يحلم بها منذ اندلاع الأزمة السورية، امتدت حدودها إلى دير الزور متضمنة الرقة بعد أن كان الحديث بداية عن عمق ٣٠ كم فقط، كل هذا مقدم طبعاً بالغلاف الأكثر جذباً وإثارة للاهتمام الخارجي في الفترة الأخيرة، والأعلى حساسية في الداخل التركي، ألا وهو اللاجئون.

هذه الحساسية أيقظت «حزب الشعب الجمهوري» مؤخراً من ثبات عميق فقرر هو الآخر دخول معترك الأزمة السورية من بابه الإنساني عبر الدعوة إلى مؤتمر مركزي يوم السبت القادم يحضره إلى جانب قياداته أكاديميون وصحفيون وشخصيات سياسية تركية وأوروبية وسورية، ومنهم أنا كباحث مستقل متخصص بالشأن التركي، لمناقشة الحرب السورية بخطوط عامة وملف اللاجئين بشكل خاص ومركز.

الصحوة المتأخرة للمعارضة الأم في تركيا ولو أن مردها بالدرجة الأولى اهتمام أوروبي خاصة والعالم بشكل عام، بمآل السوريين الذين توزعوا في أنحاء المعمورة بعد تحول مدنهم وقراهم إلى «أرض للجهاد»، إلا أن جملة من الأسباب تساعدنا على فهم «سياسة اللاجئين» التي يحاول حزب الشعب الجمهوري اتباعها في وجه خصمه الشرس الذي حرمه طوال السنوات الماضية من التفكير حتى بالتأثير أو المشاركة في القرارات الاستراتيجية وخاصة الملف السوري.

بداية لا بد من التذكير بأن حزب الشعب الجمهوري، رغم صوته الخجول، إلا أنه لم يتوقف يوماً عن المناداة بضرورة حل الأزمة السورية وتفادي انعكاساتها السلبية على الداخل التركي عبر قناة التنسيق مع دمشق، مستنكراً كل الحلول البديلة المطروحة أردوغانياً والتي أثبتت فشلها طوال السنوات الثماني الماضية.

أولى ثمار «سياسة اللاجئين» التي بدأت المعارضة التركية بانتهاجها كان حرمان العدالة والتنمية من رئاسة البلديات التركية الكبرى، بعد ربع قرن من حنين حزب أتاتورك للكرسي الذي كاد يطوب باسم إخوان تركيا. انتصار «حزب الشعب»، إضافة إلى تعزيز ثقته بفاعلية سياسته الجديدة، أسهم في حقن صفوفه المترهلة والمحبطة من سلسلة الهزائم المتتالية في الاستحقاقات التركية منذ تفرد أردوغان بالمشهد السياسي بجرعة أمل قد يعيده إلى ميادين المشاركة في القرارات المصيرية رغم بقائه خارج السلطة كما كان الحال ما قبل الألفين.

في المقابل أمسى أردوغان تحت ضغط سياسة معارضيه الجديدة مجبراً على تسريع مشاريعه المؤجلة وإيجاد حلول سريعة لملف اللاجئين، ولو كانت بعيدة عن المنطق والإنسانية، وهو ما بدا واضحاً في كلمته في الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تركزت على شقين:

١- التسول باسم اللاجئين عبر إظهار بيانات منقوصة وغير واقعية بالحديث عن ٤٠ مليار دولار يزعم السلطان العثماني صرفها على اللاجئين السوريين، في وقت تشير أغلب التقارير الإعلامية والأبحاث الأكاديمية أن النسبة الأكبر من اللاجئين السوريين في تركيا تعيش في المدن وتزاول الأعمال المهنية والحرفية بأجور زهيدة وساعات عمل طويلة جداً دون أي مساعدات مالية أو عينية من الحكومة التركية، وحتى في المخيمات فإن التقديمات التي تنالها النسبة القليلة القاطنة فيها عنوة، هي عبارة عن مساعدات غذائية لا تكاد تكفي لسد الرمق.

في المقابل يتغافل أردوغان عن الأموال الساخنة التي تدفقت إلى تركيا مع بدء المجموعات التكفيرية باستباحة المدن السكنية والصناعية وخاصة في الشمال السوري والمقدرة بمليارات الدولارات لرجال أعمال وصناعيين وحرفيين حاولوا مواصلة نشاطهم الاقتصادي في تركيا، إضافة إلى المعامل والبنى التحتية التي تمت سرقتها ونقلها إلى تركيا من معدات وآلات وخطوط إنتاج كاملة بل حتى سكك الحديد لم تسلم من عملية النهب الممنهج.

٢- محاولة الاستثمار مجدداً في ورقة اللاجئين عبر الإيهام بأن أي محاولة للقضاء على فروع القاعدة المتمركزة في إدلب سيفتح الباب أمام موجات هجرة جديدة محاولاً ابتزاز أوروبا مجدداً وإجبارها على الخضوع للشروط التركية، المالية منها والسياسية، وفي الوقت ذاته الترويج للمنطقة الآمنة التي يطرحها كحل لقضية اللاجئين السوريين يسهم في إنهاء الملف الأكثر ضغطاً عليه في الداخل التركي عبر الإيحاء بأن العائدين إلى مناطق الاحتلال التركي في الشمال السوري من الباب وجرابلس وعفرين يعيشون حياة وردية هادئة هنية متجاهلاً التقارير الأممية والأخبار اليومية عن التجاوزات التي ترتكبها هناك الميليشيات التابعة للمخابرات التركية من خطف وقتل واغتصاب للأراضي ناهيك عن الضحايا من المدنيين نتيجة الاقتتال الداخلي بين تلك الفصائل على تقاسم الغنائم وتوسيع نطاق السيطرة وإدارة المعابر والحواجز وغيرها.

في النهاية من المؤكد أن مؤتمر اسطنبول لن يأتي بحل سريع وناجع للأزمة السورية، لكنه يفتح الباب أمام صوت أكثر منطقية مقارنة بالضجيج الذي علا في تركيا طوال سنوات الحرب السورية والذي ارتكز على حلم أداء صلاة العيد في الجامع الأموي، صوت يعزز ما قلناه سابقاً ودائماً بأن لا طريق لحل الأزمة السورية سوى ذاك الذي يمر من دمشق.

صحيفة روسية اتهمت واشنطن بتنسيق هجمات الإرهابيين على قاعدة «حميميم»

لجنة أميركية تدعو ترامب لوقف سحب قواته من سورية!

الوطن – وكالات

تكريساً للاحتلال الأميركي في شمال وشمال شرق سورية، دعت لجنة أميركية، إدارة الرئيس دونالد ترامب إلى وقف سحب القوات الأميركية من سورية، واستعادة تمويلها لـ«قوات سورية الديمقراطية – قسد» الموالية لها، في حين اتهمت صحيفة روسية واشنطن بمساعدة الإرهابيين في سورية، وتنسيق هجماتهم على قاعدة «حميميم» الجوية.

وقالت اللجنة والتي تنضوي تحت مسمى «مجموعة دراسة سورية» الأميركية، في تقرير لها وجهته إلى الإدارة الأميركية: «لا يمكن للولايات المتحدة تجنب أو تجاهل الصراع في سورية»، حسب مواقع إلكترونية معارضة.

وحذرت اللجنة، من أن الحرب السورية لم تنته، وأن تنظيم داعش الإرهابي لا يزال يمثل تهديداً، وأنه من دون استجابة أميركية حازمة مدعومة بقوات على الأرض، يمكن للتنظيم أن يزدهر.

و«مجموعة دراسة سورية» الأميركية، هي عبارة عن لجنة خارجية عيّنها «الكونغرس» الأميركي، ومكونة من ١٢ عضواً من الحزبين الأميركيين الرئيسيين، الجمهوري والديمقراطي، وتضم جمهوريين بارزين، مثل السيناتور السابق عن الحزب الجمهوري، مارك كيرك، والرئيس السابق لقيادة العمليات الخاصة بالجيش الأميركي، مارك كليفلاند، وسفيرين سابقين.

وأضافت اللجنة: «أن الولايات المتحدة لا تزال قادرة على التأثير في نتائج الحرب السورية بطريقة تحمي المصالح الأميركية»، مشيرة إلى أن الرئيس الأميركي أرسل مؤخراً رسائل متضاربة حول الوجود العسكري الأميركي في سورية، عقب اتخاذه قرار انسحابها مسبقاً.

وأشارت اللجنة في التقرير إلى «أن تقلبات إدارة ترامب أثارت الشكوك بين الحلفاء حول موثوقية أميركا»، لافتة إلى أن التحولات الحادة والانتكاسات في السياسة الأميركية، وفشل كبار المسؤولين الحكوميين في إعطاء الأولوية للقضية مع نظرائهم، قد قوضت مصداقية الولايات المتحدة وفعالية السياسة الأميركية».

وأوصت اللجنة بوقف سحب القوات الأميركية من سورية، واستعادة التمويل الأميركي للميليشيات الكردية الإرهابية الانفصالية مشيرة إلى أن الإدارة الأميركية بحاجة إلى تكثيف الجهود لمواجهة «الأزمة الإنسانية» في سورية، على حد قولها، بالإضافة إلى «قبول المزيد من المهجرين السوريين لإعادة توطينهم في الولايات المتحدة».

بدورها قالت الباحثة في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى دانا سترول: إن التقرير يقدم خريطة طريق لسياسة الحزبين الأميركيين الجمهوري والديمقراطي بشأن سورية، حسب المواقع.

على خط مواز، تحدثت صحيفة «فزغلياد» الروسية، عن مساعدة الولايات المتحدة الإرهابيين في سورية، وتنسيق هجماتهم على قاعدة «حميميم» الجوية الروسية، مشيرة إلى أن أميركا هي المستفيدة بالدرجة الأولى من هذا السلوك.

وعلق الخبير العسكري قسطنطين سيفكوف على تصريح وزارة الدفاع الروسية بأن الطائرات المسيرة التي أُسقطت فوق قاعدة «حميميم» تم تجميعها بمشاركة أخصائيين رفيعي المستوى.

وقال سيفكوف: «عادة ما يقولون في مثل هذه الحالات، ابحث عن المستفيد»، لافتاً إلى أن للولايات المتحدة مصلحة في استمرار الحرب في سورية، مضيفاً: «يجب أن ننطلق من حقيقة أن أميركا هي التي نظمت مراكز تدريب المقاتلين».

تقارير وصفت أردوغان بـ«الاستعراضي» و«المتناقض»

الاحتلال التركي يواصل خرق الأجواء السورية بذريعة المشاركة بـ«العزم الصلب»

الوطن- وكالات

للمرة الثالثة على التوالي، قام الاحتلال التركي بخرق الأجواء السورية بطلعات جوية شرق الفرات، في رسالة تهديد لواشنطن مع اقتراب انتهاء «مهلة أيلول» التي حددها رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان للجانب الأميركي لإكمال تنفيذ اتفاق ما يسمى «المنطقة الآمنة» أو إطلاقه عدوانا جديداً ضد الميليشيات الكردية، في وقت اتهمت تقارير صحفية تركية أردوغان بالاستعراض والتناقض بما يخص أزمات المنطقة ومنها سورية.

وأمس، أعلنت وزارة دفاع النظام التركي، في بيان نشرته على «تويتر»، بحسب وكالة «الأناضول»، أن «مقاتلتين من طراز إف- ١٦ تابعتين للقوات المسلحة الجوية، حلقتا اليوم (الأربعاء) فوق أجواء شرق الفرات السورية بين الساعتين ١٠:٠٠ و١٢:٠٠ بتوقيت تركيا (٠٧:٠٠ و٠٩:٠٠ بتوقيت غرينتش)، في إطار جهود عملية العزم الصلب».

وحسب الوزارة، حلقت مقاتلات تركية من طراز إف-١٦ فوق الأجواء السورية، الإثنين والثلاثاء الماضيين أيضاً، زاعمة أن تلك الاختراقات للأجواء السورية، جاءت «في إطار عملية العزم الصلب» التي يزعم «التحالف الدولي» أنه يقودها ضد تنظيم داعش الإرهابي في سورية والعراق.

وجدير ذكره، أن الاحتلالين الأميركي والتركي نفذا أول من أمس الدورة البرية المشتركة الثانية في منطقة شرق الفرات، وأتت بعد أن نفذا الأولى في ٨ أيلول الجاري، في إطار مؤامرتهما المسماة إقامة «المنطقة الآمنة» المزعومة.

على صعيد متصل، نقل موقع «سكاي نيوز عربي» عن موقع «أحوال» الإلكتروني التركي: إن أردوغان عاد إلى خطاب «الإثارة» وهو يتحدث عن جملة قضايا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، لكن «السلطان» لم يسلم من الانتقاد والسخرية، بالنظر إلى سجله الحقوقي الذي يوصف بالقاتم.

وكتب موقع «أحوال»: أن أردوغان اختار «الاستعراضات» و«الشعارات» وهو يبدي مواقفه، من دون أن ينتبه إلى ما يقع فيه من تناقض صريح، ففي الوقت الذي يقدم فيه أردوغان «مواعظ» حقوق الإنسان، تتعالى إدانة المنظمات الدولية، لما يقوم به نظامه بحق المعارضين والصحفيين والأكاديميين.

ووفق الموقع التركي، ردت الخارجية المصرية، بأرقام دقيقة على مزاعم أردوغان، فأشارت إلى وجود ما يقارب ٧٥ ألف معتقل سياسي في تركيا، فضلاً عن آلاف المطرودين، ومئات الصحفيين والأكاديميين والناشطين الذين جرى الزج بهم في السجن، لأنهم تجرؤوا وأبدوا آراء لا تسبح في فلك السلطة.

أما الأزمة السورية التي نالت نصيبا مهما من كلمة أردوغان، فلم تسلم بدورها من «مغالطات أردوغان»، حسب متابعين، لأن أنقرة كانت طرفاً في تأجيج الأوضاع بالبلد من خلال تسهيل عبور الإرهابيين، وفق «أحوال».

وحسب الموقع، فإنه على حين سعى أردوغان إلى تذكير المجتمع الدولي، بالعبء، الذي يقع على كاهل بلاده من جراء اللاجئين، أغفل، حسب متابعين، أن أنقرة استفادت من الأزمة الإنسانية حتى تحصل على مليارات الدولارات من الاتحاد الأوروبي.

وأضاف: أما حين يتراجع الدعم المالي من أوروبا، فيلوح أردوغان بفتح الأبواب أمام المهاجرين، في مسعى إلى الضغط على الدول الغربية، وفي الوقت الحالي، يريد نقل المهجرين السوريين إلى ما يسمى «المنطقة الآمنة» المزعومة.

وذكر الموقع التركي، أن أردوغان وكعادته قدم نفسه بمنزلة القائد الحريص على حقوق الشعب الفلسطيني، بينما تقيم بلاده علاقات دبلوماسية وتجارية قوية مع كيان الاحتلال «الإسرائيلي»، لكن أردوغان لا يتورع عن ممارسة «اللعب على الحبلين» كما يقول منتقدوه.

وهكذا، فإن أردوغان ينتقد ما يعتبرها «هرولة» من بعض الدول إلى التطبيع من دون أن ينتبه إلى الروابط الوثيقة بين أنقرة وكيان الاحتلال، لكن «الورقة الفلسطينية» مفيدة جداً في أدبيات ما يعرف بـ«الإسلام السياسي» و«تيارات الإخوان»، التي تصور نفسها بمنزلة «صوت للأمة»، على حين تنتقد الدول الوطنية بذريعة أنها تخذل حقوق الفلسطينيين، وهو قول مناف للواقع، وفق «أحوال».

وأشار الموقع، إلى أن أردوغان حاول أن يتحدث عن قضية الإرهاب في الأمم المتحدة، على حين كشفت صحيفة «نيويورك بوست» الأميركية، مؤخراً، أن تركيا أصبحت في عهد أردوغان ولاية قضائية للأنظمة المارقة وملاذاً لقوى الشر والجماعات الإرهابية الإقليمية وغسيل الأموال، مشيرة إلى أن الأدلة ضد تركيا بدعم الإرهاب أصبحت تتزايد باستمرار، آخرها قيام وزارة الخزانة الأميركية قبل أسبوعين بفرض عقوبات على ١١ كياناً وأفراداً مرتبطين بالنظام التركي لدعمهم جماعات إرهابية.

طائرات الاحتلال التركي تحلق في الشمال السوري (رويترز – أرشيف)

الوفد البرلماني والسياسي الإيطالي يزور تدمر وحمص

روماني لـ«الوطن»: الشعب السوري قوي وواثق بنفسه وفخور بوطنيته

حمص- نبال إبراهيم

أكد الوفد البرلماني والسياسي الإيطالي الذي يزور سورية، أن الحصار الاقتصادي المفروض على البلاد يؤذي الشعب السوري فقط، ودعا إلى فكه، مشيراً إلى أن الأضرار التي تسبب بها الإرهاب كبيرة جداً، ولا بد من تعاون كل دول العالم والمنظمات والجمعيات للمساهمة في إعادة البناء، ومؤكداً أن إيطاليا ستقدم مساعدات لإعادة إعمار مدينة تدمر الأثرية.

وقام الوفد الذي يرأسه عضو مجلس الشيوخ الإيطالي رئيس شعبة الصداقة البرلمانية المعنية بشرق المتوسط باولو روماني أمس بزيارة إلى محافظة حمص بهدف الوقوف على واقع المحافظة والاطلاع على ما خلفه الإرهاب من دمار ونقل هذه المشاهدات للشعب الإيطالي.

وبدأ الوفد جولته بزيارة الأماكن الأثرية والمسرح الأثري بمدينة تدمر واطلع على حجم الخراب والدمار الذي خلفه تنظيم داعش الإرهابي بالمدينة الأثرية، ثم جال في متحف تدمر الوطني وشاهد فلم وثائقي عن عملية تحرير تدمر من رجس الإرهاب وبرومو قصير عن عالم الآثار خالد الأسعد الذي اغتاله تنظيم داعش الإرهابي خلال سيطرته على المدينة.

وأكد باولو لـ«الوطن» خلال جولة الوفد في تدمر، أنه كان مصراً على قيامه بزيارة مدينة تدمر باعتبار هذه المدينة ليست موقعاً سورياً فقط، وإنما موقع تراث عالمي ويهم البشرية جمعاء وذلك بهدف نقل شهادة صادقة لكل الإيطاليين عن كل الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش بالمواقع الأثرية بسورية عامة وتدمر خاصة باعتبار أن هذه الجرائم ارتكبت ضد البشرية جمعاء بدمار مثل هكذا تراث عالمي، معبراً عن سعادته بهذه الزيارة، وآملاً في أن تكون الحرب قد انتهت في سورية للعمل بشكل جيد على إعادة بناء مدينة تدمر والبلد ككل.

من جهته بين عضو البرلمان الإيطالي ماتيو بوريغو، أنه تأثر جداً بالجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش بالمدينة، لافتاً إلى أنه من المهم جداً نقل هذه المشاهدات والصور والانطباعات إلى الشعب الإيطالي ليتمكنوا من تقديم المساعدة في إعادة بناء المدينة الأثرية باعتبارها إرثاً عالمياً مهماً وملكاً للبشرية جمعاء، مؤكداً أن ايطاليا ستقدم مساعدات لإعادة إعمار وبناء هذا التراث العالمي.

وبعد ذلك توجه الوفد إلى مدينة حمص واجتمع مع محافظها طلال البرازي، الذي قدم للوفد شرحاً تفصيلياً عن واقع محافظة حمص ومساحتها وحدودها والأضرار التي ألحقها الإرهابيون بالمحافظة، مؤكداً عودة ٣٧ ألف أسرة مهجرة إلى مدينة حمص وريفها حتى تاريخه، ومنوهاً إلى أنه من المتوقع أن يعود نحو ١٠٠ ألف أسرة إلى منازلهم خلال الفترات القادمة خاصة بعد عودة حالة التعافي والحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمدينة.

ثم جال الوفد بعد ذلك في عدد من أحياء مدينة حمص، واطلع على حجم الخراب والدمار الذي خلفته العصابات الإرهابية المسلحة وأعمال إعادة تأهيل البنى التحتية في بعض المحاور، ثم قام بزيارة مدينة حمص القديمة وجال في جامع النور الكبير الأثري وكنيسة أم الزنار وكنيسة الأربعين والسوق القديم.

وفي ختام الزيارة، أكد روماني في تصريح لـ«الوطن»، أنه سيختتم زيارته في حمص بعد أن زار حلب وتدمر واطلع على واقع هذه المدن وما وصلت إليه بعد الحرب، لافتاً إلى أن ما شاهده هو نتائج أعمال أعداء مختلفين مثل داعش، ساهموا بتدمير كل هذه المدن السورية ومنها حمص التي تم تدمير ٣٠ بالمئة منها.

وأشار إلى أن الأضرار التي تمت مشاهدتها كبيرة جداً ومن الصعب على سورية وحدها القيام بأعمال إعادة الترميم والبناء، لذلك لا بد من تعاون كل دول العالم والمنظمات والجمعيات للمساهمة في إعادة البناء والوقوف مع سورية في هذه المرحلة الصعبة، مبيناً أن الرسالة التي سيحملها للشعب الإيطالي هي أن الشعب السوري شعب قوي واثق بنفسه وفخور بوطنيته وسوريته.

ولفت إلى أن البلد أمام مشكلتين حقيقيتين، الأولى، انقطاع العلاقات الدبلوماسية مع أغلب الدول، والثانية، الحصار الاقتصادي المفروض على سورية، واعتبر أن الحل يكمن في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم وفك الحصار باعتبار أن الحصار الاقتصادي يؤذي الشعب السوري فقط.

من جانبه أشار بوريغو لـ«الوطن»، إلى أنه بهذه الزيارة شاهد بأم عينه الوضع في سورية وأن مشاهد الدمار كبيرة جداً، إلا أن حركة إعادة الإعمار والبناء واضحة وهذا يدل على رغبة لدى الأهالي بالحياة والعودة إلى التعافي من جديد، لافتاً إلى أنه سينقل ما شاهده بشكل حقيقي وواضح وشفاف للشعب في إيطاليا والعمل على تغيير الرأي العام هناك لكون الصورة لديهم خاطئة، مؤكداً أنه سينقل ما شاهده لهم من دون أي تزييف أو إضافات.

الوفد البرلماني والسياسي الإيطالي في مدينة تدمر (سانا)

«تحالف واشنطن» واصل دعمه للميليشيا.. ودواعش سابقون يعيثون فساداً في عين عيسى

تعزيزات إضافية للجيش قرب خطوط التماس مع «قسد» بدير الزور

الوطن - وكالات

وسط أنباء عن استقدام الجيش العربي السوري المزيد من التعزيزات العسكرية إلى مواقعه قرب خطوط التماس مع ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية الإرهابية بريف دير الزور، واصل «التحالف الدولي» المزعوم دعمه العسكري للميليشيا، التي استمرت في انتهاكات ضد الأهالي بالترافق مع تصاعد حالات الفساد التي يقوم بها مسلحون سابقون من تنظيم داعش الإرهابي بدعم من «قسد».

وذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أن قوات الجيش أرسلت تعزيزات عسكرية إضافية إلى ريف دير الزور الشمالي، وذلك على خلفية تجدد الدعوات لخروج مظاهرات تخريبية بتحريض من «قسد»، مشيرة إلى أن التعزيزات وصلت إلى الجزء الواقع تحت سيطرة الجيش شمال مدينة دير الزور.

وأضافت: إن أكثر من ١٥٠٠ عنصر إضافي انتشروا خلال الأيام الماضية في بلدات الحسينية وحطلة والصالحية والطابية، لافتة إلى أن قوات الجيش رفعت المزيد من السواتر الترابية في موقعها قرب معبر الصالحية البري الفاصل بين منطقة سيطرتها ومنطقة سيطرة «قسد».

والأسبوع الماضي خرجت تظاهرة تخريبية بـ«تحريض» من «قسد»، شارك فيها العشرات من مسلحي الميليشيا من أبناء قرى ريف دير الزور الشمالي، حيث اقتحم المخربون مقار وحواجز للجيش في قرية الصالحية واحتجزوا بعض العناصر هناك، على حين توعدت قوات «الباقر» الرديفة للجيش، المخربين بالحساب، بالترافق حشودات للجيش كانت قد وصلت ريفي دير الزور الشمالي والشرقي، وترافقت مع تحشيد لميليشيا « قسد»، بريفي دير الزور الغربي والشمالي.

بموازاة ذلك، واصلت قوات «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن تقديم الدعم العسكري لميليشيا «قسد» حيث سلّمت ما يسمى «مجلس الحسكة العسكري» التابع للمليشيا ١٤ سيارة دفع رباعي من «قاعدة رميلان» بالحسكة التي أقامتها قوات الاحتلال الأميركي، حسبما ذكرت مواقع معارضة.

وبالترافق مع مواصلة «التحالف» تقديم الدعم لها، واصلت «قسد» جرائمها بحق الأهالي في الجزيرة السورية تحت ذرائع عديدة لفرض أجنداتها الانفصالية على السكان المحليين الذين ضاقوا ذرعاً ببطشها واعتداءاتها وخرجوا بتظاهرات حاشدة تطالب بطرد مسلحيها من مناطقهم.

ونقلت وكالة «سانا» للأنباء عن مصادر أهلية تأكيدها، أن دوريات من ميليشيا «قسد» داهمت قرية الحصوية الصغيرة في ناحية تل حميس جنوب مدينة القامشلي واختطفت ٤ مدنيين واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

وأشارت المصادر إلى أن عمليات المداهمة والاختطاف التي تنفذها دوريات الميليشيا بحق الأهالي وعمليات الترهيب والقتل تتم بدعم أميركي وبغطاء جوي من طيران «تحالف واشنطن» غير الشرعي الذي يشارك بشكل مباشر في تلك الجرائم بحق الأهالي.

بدوره ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن بلدة عين عيسى بريف الرقة والخاضعة لسيطرة «قسد» تشهد استياء شعبياً متصاعداً بشكل كبير حول قضايا الفساد والأوضاع الأمنية وما آل إليه الحال في البلدة ومخيمها.

ونقل «المرصد» المعارض عن مصادر وصفها بـ«الموثوقة»، أن ٣ أشخاص ممن كانوا في صفوف تنظيم داعش وأجروا «تسويات» وباتوا مقربين من «قسد»، يعيثون فساداً في عين عيسى ومخيمها، من دون رقيب أو حسيب، وينشط أحدهم وهو الأبرز بينهم كمافيا في المنطقة بعد تجنيده لعشرات المسلحين السابقين للتنظيم للعمل تحت إمرته بغية تسهيل أعماله ولإرهاب المواطنين والنازحين.

وأكدت المصادر حصول عمليات نهب وسرقة تتمثل ببيع وشراء أراض تعود ملكيتها لأشخاص غير موجودين هناك، فضلاً عن تهريب مسلحين من التنظيم خارج مخيم عين عيسى على الرغم من القرارات الصارومة بهذا الشأن، إلا أن العمليات هذه جميعها تجري بدعم وتورط أشخاص ومسؤولين ضمن ميليشيا «قسد» وما تسمى قوات «الآسايش»، التابعة لها، في الوقت الذي تشهد عين عيسى شللاً في حركة العمل بعد قرار «الأسايش» بمنع نازحي مخيم عين عيسى بالعمل خارج المخيم، إلا في حال وجود كفيل لهم، الأمر الذي زاد من استياء المواطنين هناك.

من جهة ثانية، جرح ثلاثة مسلحين من ميليشيا «قسد» ليل الثلاثاء- الأربعاء، بقذيفة «آر بي جي» أطلقها مجهولون على حاجز لهم شمال محافظة الرقة.